" التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته "

الدكتور حسين احمد سعد الشديدي

جامعة بغداد / معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا

المستخلص :

يعاني العراق في الوقت الحاضر مشكلة التفاوت التنموي المكاني بين المحافظات نتيجة للإهمال الذي شهده البعد المكاني في السنوات الماضية وغياب السياسات التنموية المتكاملة على مناطق البلد ومحافظاته كافة إذ أخذت هذه المشكلة جانبين رئيسين :

الأول : ظهور الوفورات الاقتصادية (الموقعية) في المدن الكبرى وخصوصا في العاصمة نتيجة لتركز الاستثمارات فيها مما جعلها مناطق جاذبة للعوامل الديناميكية (السكان, والأيدي العاملة) مما أدى إلى الضغط على خدماتها وبناها التحتية وما ترتب على ذلك من صعوبة تقديم الخدمات لحجم سكاني في تزايد مستمر.

الثاني : يتمثل هذا الجانب في مدن أخرى تمتاز بضعف الخدمات الأساسية وانخفاض مستوى المعيشة والدخل وفقدانها لعوامل تطورها بسبب استقطاب المدن الكبرى لمواردها وإمكاناتها .

لقد تطور مفهوم التنمية ليشمل مضمون عملية التنمية وبعدها المكاني في آن واحد . فمن ناحية المضمون لا يمكن أن تقتصر التنمية على ناحية دون الأخرى ، أما من ناحية البعد المكاني فمن المفترض أن تشمل التنمية كافة المناطق والمحافظات بحيث لا يقتصر تخصيص البرامج والمشاريع التنموية على مناطق دون الأخرى مع الأخذ بعين الاهتمام الميزة النسبية لكل منطقة بحيث لا تكون درجة التفاوت بينها كبيرة . إن لهذا الخلل في التنمية على مستوى المحافظات انعكاسات سلبية على التطور والاستقرار الاجتماعي لأنه سيؤدي إلى هجرة السكان من المحافظات الأقل تنمية إلى المناطق والمحافظات الأكثر تنمية وهذه الهجرة غالبا ما تتسبب بمشاكل كبيرة ومعقدة .

إن مواجهة هذه المشاكل تتطلب دراسة وتحليل الظروف والواقع التنموي على مستوى المحافظات وقياس مستوى التنمية فيها بأساليب علمية دقيقة وبالاعتماد على مؤشرات تنموية مكانية تكون أساسا في وضع التصورات والحلول والتوجهات للمرحلة القادمة ولاسيما فيما يتعلق ببرنامج تخصيصات تنمية الأقاليم .

Spatial Development Disparities in Iraq by the proposed development measuring and ways of facing it.

Dr. Hussain Ahmed saad Al-Shedidi

Abstract:

Iraq is currently suffering from problems caused by the many and varied phenomenon of spatial development disparities between the governorate as a result of neglect experienced by the spatial

dimension in recent years and the lack of integrated development policies at all regions and provinces of the country where this has taken two main problems:

Firstly: the emergence of localization economic in the major cities and especially in the capital as a result of the concentration of investments in it, which make these areas attractive for dynamic factor (population and labor), the result of that pressure on services and infrastructure in addition the difficulties of supplying the services for continues increasing of people.

Secondly : reflect the aspect of another cities, characterized by weakness of basic services and low standard of living ,income and losing the development factor as a result of attraction by the major cities for resources and potentiality.

Facing these problems requires studies and analysis the status and existing situation of development and its level for each governorate by measuring the level of development and using scientific approaches depending on spatial development indicators and that will mainly the bases for the images, trends and solutions for next phase, especially with what concern about program allocations for regional development.

مقدمة :

يمثل البعد المكاني لعملية التنمية أهمية كبيرة وركيزة أساسية لتحقيق مفهوم التنمية الشاملة بإبعادها المختلفة ، وتعد دراسة التنمية وقياسها وتحليلها من ابرز الأدوات التي يستعان بها في تأشير مستوى التفاوت المكاني بين الوحدات الإدارية (أقاليم ، ومحافظات) من اجل أن تكون الرؤيا واضحة لمتخذي القرارات التنموية في المستقبل ،ولتحقيق هذا الهدف فقد تضمّنت الدراسة ثلاثة مباحث ، ناقش المبحث الأول مفهوم التنمية ومقاييسها وتطورها عبر المراحل الزمنية السابقة ، أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة خصائص التنمية المكانية في العراق واقتراح مقاييس للتنمية في العراق على مستوى المحافظات بالاعتماد على مؤشرات مختارة ، بينما ناقش المبحث الثالث الربط بين مستوى التنمية المكانية للمحافظات مع برنامج تخصيصات تنمية الأقاليم واقتراح صيغة جديدة لتوزيع هذه التخصيصات .

مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة البحث في الوصول إلى التشخيص العلمي والتحديد الواضح لمستوى التنمية أو وضعها في كل محافظة لمعرفة مستوى التفاوت بينها وإيجاد آليات جديدة لمواجهة هذا التفاوت التنموي المكاني .

فرضية البحث :

إن تحديد مستوى التنمية بمؤشرات تنموية مكانية سيساهم في إحداث تغييرات في آليات مواجهه الخلل فيها.

أهداف البحث :

يمثل الهدف الأساس لهذا البحث في التعرف على حالة التنمية في العراق بمقاييس تنموية مقترحة (على مستوى المحافظات) عن طريق إظهار التفاوتات المكانية الإقليمية في المؤشرات الدالة على هذه التنمية والربط بينها وبين برنامج (تخصيصات تنمية الأقاليم).

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل الواقع التنموي للمحافظات باستعمال المؤشرات التخطيطية التي يتم في ضوئها قياس مستوى التنمية فيها بمقاييس تنموية مقترحة, لكي تكون أدوات مواجهة التفاوتات المكانية ذات تأثير مباشر في إحداث التغييرات المطلوبة .

المبحث الأول : مفهوم التنمية ومقاييسها

أولا : تطور مفهوم التنمية :

إن المتتبع لتطور مفهوم التنمية تاريخيا على المستويين الدولي والإقليمي يجد إن التغيرات التي حدثت على التنمية بوصفها مفهوما ومضمونا كانت بصورة مستمرة وواضحة ، حيث كانت التغيرات (التطورات) استجابة لطبيعة المشكلات التي تواجهها الدول وانعكاسا حقيقيا للتجارب والخبرات المتراكمة عبر الزمن في هذا المجال . لقد شهدت التنمية منذ بداية أربعينيات القرن الماضي تحولا في مفهومها وأهدافها ومدى شموليتها فيما يتعلق بحالتها أو بعديها: ألزماني, والمكاني .

فالتنمية تعني إزالة المعوقات البنيوية (Structural Impediments) التي قد تتسبب في منع الاقتصاد الإقليمي من إظهار قدراته الكامنة اوانها تعني توظيف هذه القدرات بطريقة مرضية حتى يصل الإقليم إلى مرحلة التوازن (على أساس إمكانياته) تتماشى وتتلاءم مع الاقتصاد الوطني في تكوينه .

إن العملية التنموية ليست مجرد نمو اقتصادي إنما تعني نموا مقترنا بتغيير نوعي في المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، وبحسب رأي درنوسكي (Drenowski) [1] فان عملية التنمية تشتمل على تغيير كمي ونوعي للواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يطلق علية (مجتمعا) وان الترابط الوثيق بين العناصر الاقتصادية, والاجتماعية يحول دون قيام تنمية اقتصادية أو اجتماعية بصورة منفردة .

وقد اكد كلور(Clower) [2] أنه ليس المهم زيادة الموارد والناتج القومي إنما الأهم هو اثر هذه الزيادة في حياة السكان، بينما ركز فريدمان (Friedman) [3] على الأبعاد المكانية والموقعية للتنمية الاقتصادية . ولهذا فان التنمية ظاهرة ذات أبعاد متعددة أكثر من كونها ظاهرة اقتصادية اواجتماعية ، تتضمن تغييرات في الهياكل المؤسسية والإنتاجية والاجتماعية والسياسية وفي العادات والقيم والتقاليد بما يؤدي إلى تحسينات مستمرة في هيكل وأسلوب الإنتاج السائد ومواجهة مشكلات التفاوت في تقديم الخدمات ومستوى الدخل والقضاء على الفقر والبطالة . ويبين الجدول رقم (1) مراحل تطور مفهوم التنمية ومميزات كل مرحلة من المراحل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ألان.

1-Drewnoski,J, On Measuring and planning the quality of life, The Hague, Mouton , 1974 , p.27.

2- Clower , R . J , Growth without development , Evanston , 1966 , p.84.

3-Fridman.J, Regional Policy,A case Study of Venzuela , Cambridge ,M.I.T.1969,p 156

جدول رقم (1)

مراحل تطور مفهوم التنمية ومميزاتها

المرحلة	مداها الزمني	مميزاتها
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينيات	1- التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي . 2- الاعتماد على استراتيجية التصنيع وفي بعض البلدان على استراتيجية المعونات الخارجية . 3- يعتبر نموذج روستو (W.Rostow)[1] المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي من أهم النماذج في هذه المرحلة .
الثانية	منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات	1- تطور مفهوم التنمية ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية . 2- التركيز على معالجة مشكلات الفقر, والبطالة, واللامساواة . من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها . 3- يعتبر نموذج سيرز (Seers)[2] من اهم النماذج في هذه المرحلة الذي يُعَرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر, والبطالة, واللامساواة
الثالثة	منذ نهاية السبعينيات الى نهاية الثمانينات	1- ظهور مفهوم التنمية الشاملة . 2- تقليل الفوارق الإقليمية . 3- تحسين ظروف المعيشة ومكافحة البطالة . 4- الدفع نحو تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تهتم بمختلف جوانب التنمية ضمن إطار التكامل القطاعي والمكاني .
الرابعة	منذ بداية التسعينيات حتى الوقت الحاضر	1- ظهور مفهوم التنمية المستدامة. 2- التركيز على الجوانب البيئية إضافة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية . 3- معالجة المشكلات التي تواجه معظم دول العالم وهي: - الانتشار الواسع للفقر . - التدهور المستمر للبيئة الطبيعية .

المصدر: الجدول من عمل الباحث

لمزيد من المعلومات حول نموذج W.Rostow ونموذج (Seers) راجع :

1- القريشي ، محمد صالح تركي ، علم اقتصاد التنمية ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2010 ، ص125-128

2-غنيم ، عثمان ، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي ، دار صفاء ، عمان ، 1999، ص26-55

ثانيا : مقاييس التنمية ومؤشراتها

تختلف مقاييس التنمية ومعاييرها باختلاف أهداف التنمية وخصائصها ومقوماتها سواء كانت اقتصادية أم

اجتماعية ، كمية أم نوعية . إذ جرت العادة على استعمال المؤشرات (Indicators) بأنواعها (الاقتصادية ، والاجتماعية ، ومؤشرات الحاجات الأساسية أم مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة) أو الأدلة المركبة مثل (دليل مستوى المعيشة ، ودليل نوعية الحياة المادية ، ودليل الصحة الاجتماعية ، والدليل العام للتنمية ، ودليل التنمية البشرية) [1] .ويعرف المؤشر على انه أداة تصف بصورة كمية أو نوعية موجزة وضع أو حالة معينة ، أما الأدلة (المعاملات) فهي عبارة عن مقياس تركيبي أو تجميعي لعدد من المؤشرات المختارة التي يتم توليفها بطريقة إحصائية معينة لوصف حالة أو وضع قائم ولنفس الغاية التي يستعمل من اجلها المؤشر ولكن بصورة أكثر واقعية وشمولية . يعد قياس التنمية مهما لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها [2] :

1- تقييم المراحل التي تم الوصول إليها ومدى تحقيق الأهداف المنشودة .

2- تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة وما يترتب على ذلك من تعديل للمسار أو الاستمرار في الاتجاه نفسه .

3- تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني لتحقيق الأهداف وهل التنمية تيسر بوتيرة مناسبة .

4- مقارنة الأوضاع التنموية بين المناطق المختلفة سواء أكانت دولا أم أقاليم بالشكل الذي يساعد على تحديد آليات مواجهة الخلل فيها .

5- الاستفادة من التجارب الدولية أو الإقليمية في هذا المجال.

6-اشتقاق مؤشرات وأدلة ومعاملات التنمية من الأهداف التي تسعى لتحقيقها بالصورة التي تعني تعدد هذه المؤشرات وتغيرها واختلافها نتيجة تغَير واختلاف الأهداف من مدة زمنية لأخرى .

تطورت إعداد هذه المؤشرات والأدلة لقياس التنمية بشكل مستمر نتيجة تطور مفهوم عملية التنمية نفسها ومحتواها ، ويعد مقياس (التحليل العاملي) والذي اوجده (Berry) من اهم المقاييس التي يمكن من خلالها تفسير العلاقات المكانية وتحديد العوامل المؤثرة (قوة او ضعف) في مكان او اقليم ما ولماذا يتطور بوتائر أسرع من غيره و العوامل الرئيسة المؤثرة في جعله يستقطب مختلف الفعاليات وماهي نسبة التطور الاقليمي الذي تسببه العوامل او المتغيرات المؤثرة ، وجرت محاولات أخرى لصياغة مقاييس ومؤشرات للتنمية وانطلاقا من عجز المؤشرات التقليدية للقياس مثل الناتج القومي الإجمالي (GNP) ونموه، حيث اقترح الباحثان (Hicks & Streeten) مقياسا أطلق عليه المقياس المادي لنوعية الحياة وهو عبارة عن مقياس مادي مركب أي انه يعتمد على مؤشرات مادية غير نقدية للأوجه المختلفة للتنمية أما المقصود بأنه مركب فانه يتكون من دمج عدد من المؤشرات التي تلخص أوجه الرفاهية أو نوعية الحياة، حيث ركَز هذا المقياس على قضايا إشباع الحاجات الأساسية في سياق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وقام معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية في سنة 1966 بمحاولة لتركيب مقياس لمستوى المعيشة على المستوى القومي ، وقد تولى (Drenowski) هذا المقياس من الناحية النظرية

1- لمزيد من التفاصيل راجع :

- القريشي ، مصدر سابق ، ص 44-53

-وديع ، محمد عدنان ، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1995

2- عثمان، غنيم ، قياس التنمية البشرية ، مراجعة نقدية في التنمية البشرية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995

، بينما قام (Scott) بمحاولة لتطبيقه على عشرين دولة ويتألف هذا المقياس من ثلاثة عناصر:

الأول: يمثل الضروريات أو الحاجات الأساسية المادية وهي (التغذية, والمأوى, والصحة)

الثاني: يمثل الحاجات الأساسية المعنوية وهي (التعليم, والتمتع بأوقات الفراغ, والأمن)

الثالث : يمثل ما أُطلق عليه الحاجات الأعلى ويقصد بها ما يزيد عن إشباع الحاجات الأساسية (فائض الدخل)

، ومن ثم حاول فريق من الباحثين بمعهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية سنة 1972 صياغة مقياس عام للتنمية سمي بـ (المؤشر العام للتنمية) وهو مقياس مركب من 18 مؤشرا من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية يتم اختيارها من بين 73 مؤشرا لمجموعة مكونة من 58 دولة من الدول المتقدمة والنامية، وفي عام 1990اقترح تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مؤشرا أطلق عليه مؤشر أو دليل التنمية البشرية ليكون مقياسا مركبا لمدى رفاهية السكان ولتحديد مراتب الدول وأقاليمها من حيث درجة التنمية وقد عرف هذا التقرير التنمية البشرية بأنها توسيع الخيارات المتاحة للسكان ومن أهمها (الحياة الطويلة الخالية من الأمراض/ الصحة, واكتساب المعرفة / التعليم, والتمتع بحياة كريمة / زيادة الدخل) [1].

ونظرا لتعدد مقاييس التنمية وتنوعها وتفاوتها من حيث مفهومها وأهميتها فان لكل باحث اختيار الطريقة التي يراها ملائمة لطبيعة بحثه أو دراسته .

المبحث الثاني: أولا – الخصائص الرئيسة للتنمية المكانية في العراق

أ- التركز المكاني للسكان والأنشطة الاقتصادية (التخصيصات الاستثمارية) :

على الرغم من تأكيد خطط التنمية القومية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي على تنمية البعد المكاني عن طريق توزيع الأنشطة الاقتصادية, والسكان إلا أن حقيقة التركز المكاني لهذين العنصرين كان في عدد محدود من المحافظات والمراكز الحضرية الكبيرة كالعاصمة, ومحافظتي: البصرة, والموصل ، أي إن هناك ترابط إحصائي واضح بين تركز الاستثمارات في مراكز جذب المهاجرين وحجم الهجرة المتجهة إلى هذه المراكز جاء نتيجة لتكدس الاستثمارات في هذه المراكز.

لقد انعكست آثار هذه السياسات في تركيز الخطط التنموية على العاصمة وبعض المحافظات الكبيرة على تغيرات كبيرة في نمط توزيع السكان مكانيا كذلك ، إذ إن مراكز جذب السكان هي نفسها مركز النمو والتطور مع استمرارها باستقطاب العناصر الديناميكية من المناطق الأخرى جاء هذا عن طريق علاقة تواصلية بين التنمية الاقتصادية ومستوى التحضر ، وكما هو واضح من الجدول رقم (2) الذي يبين نسبة تركز السكان والتخصيصات الاستثمارية في مدينة بغداد من إجمالي العراق للمدة من 1965 لغاية آخر خطة تنمية قومية (1991 -1995) .

1-لمزيد من التفاصيل راجع، العيسوي ، إبراهيم ، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ،2001, ص112-125

جدول رقم (2)

نسبة تركز السكان والتخصيصات الاستثمارية لمدينة بغداد من إجمالي العراق للمدة (1965– 1995)

نسبة التركز	1965 %	1977 %	1987 %	1995 %
نسبة تركز السكان	25.4	26.6	23.5	24.5
نسبة تركز التخصيصات الاستثمارية	30.7	20.7	37.5	37.6

المصدر: بولص،سامي متي واخرون، الإطار العام لإستراتيجية التخطيط الإقليمي في العراق، وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الإقليمي،1983،ص30. / – الواقع التنموي لمحافظات العراق / التقرير الإجمالي لعام 2000

ب– الثنائية الإقليمية:

تعني الثنائية الإقليمية (وهي من أهم سمات التنمية المكانية في العراق)اختلال التوازن المكاني للنمو ووجود فروقات كبيرة تفصل بين المراكز الحضرية من ناحية وبين المستقرات الحضرية والريفية من ناحية أخرى ، جاء نتيجة لتوجه الاستثمارات إلى التجمعات السكانية الكبيرة (الوفورات الخارجية) وليس للمكان حتى وان كانت فيه إمكانات للنمو (ويمكن ملاحظة هذا الجانب من خلال تجارب خطط التنمية القومية) ، مما أدى إلى ترسيخ ظاهرة الثنائية الإقليمية وتفاقم الاستقطاب المكاني في البلاد ، إذ استمرت قوى الجذب المنطلقة من المراكز الحضرية الكبيرة إلى تحفيز قوى النبذ المتأصلة في الأطراف .

ويعد (معامل تباين الدخل الإقليمي)احد أهم المؤشرات التي تقيس بشكل واضح مدى التباين في التنمية المكانية بين المحافظات ,إذ بينت إحدى دراسات وزارة التخطيط [1]

إلى وجود تباين كبير في مستوى الدخل الإقليمي بين المحافظات ، وان تركز الثروات والدخل في محافظات معينة لا سيما العاصمة كان السمة البارزة للتنمية المكانية في العراق .

ج–اختلال شبكة المستقرات البشرية(التراتب الهرمي)

لقد أسهمت الظروف المحيطة بالبلد وغياب الاهتمام الجدي بالإبعاد المكانية لخطط التنمية القومية وسياسة ضخ التخصيصات الاستثمارية في المراكز الحضرية الكبيرة لا سيما العاصمة إلى تعميق حركة السكان الداخلية وهجرتهم من الريف إلى المدن الكبرى مما أوجد توزيعا غير متجانس للسكان والى اختلال التراتب الهرمي للمستقرات البشرية على مستوى المحافظات وحتى على مستوى المحافظة الواحدة ، ويتضح هذا الاختلال عند تطبيق قاعدة زيف (Ziph) (المرتبة – الحجم) على مراكز المحافظات العراقية, انظر شكل رقم (1) ، إذ يتبين أن نسبة سكان المدينة الثانية بعد العاصمة بغداد بلغت (5/1) حسب تقديرات السكان لعام 2009 من مجموع سكان المدينة الأولى بغداد بخلاف نسبة (2/1) التي افترضتها قاعدة زيف ،

1–وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الإقليمي ، التباين في مستويات التنمية المكانية للقطر العراقي وطرق قياسها ، دراسة رقم 509، 1987، ص51

وكذلك الحال في ابتعاد نسب سكان المدن الأخرى عن النسب الفرضية لهذه القاعدة .

شكل رقم (1)

التراتب الهرمي لنسب سكان مراكز المحافظات العراقية حسب تقديرات 2009

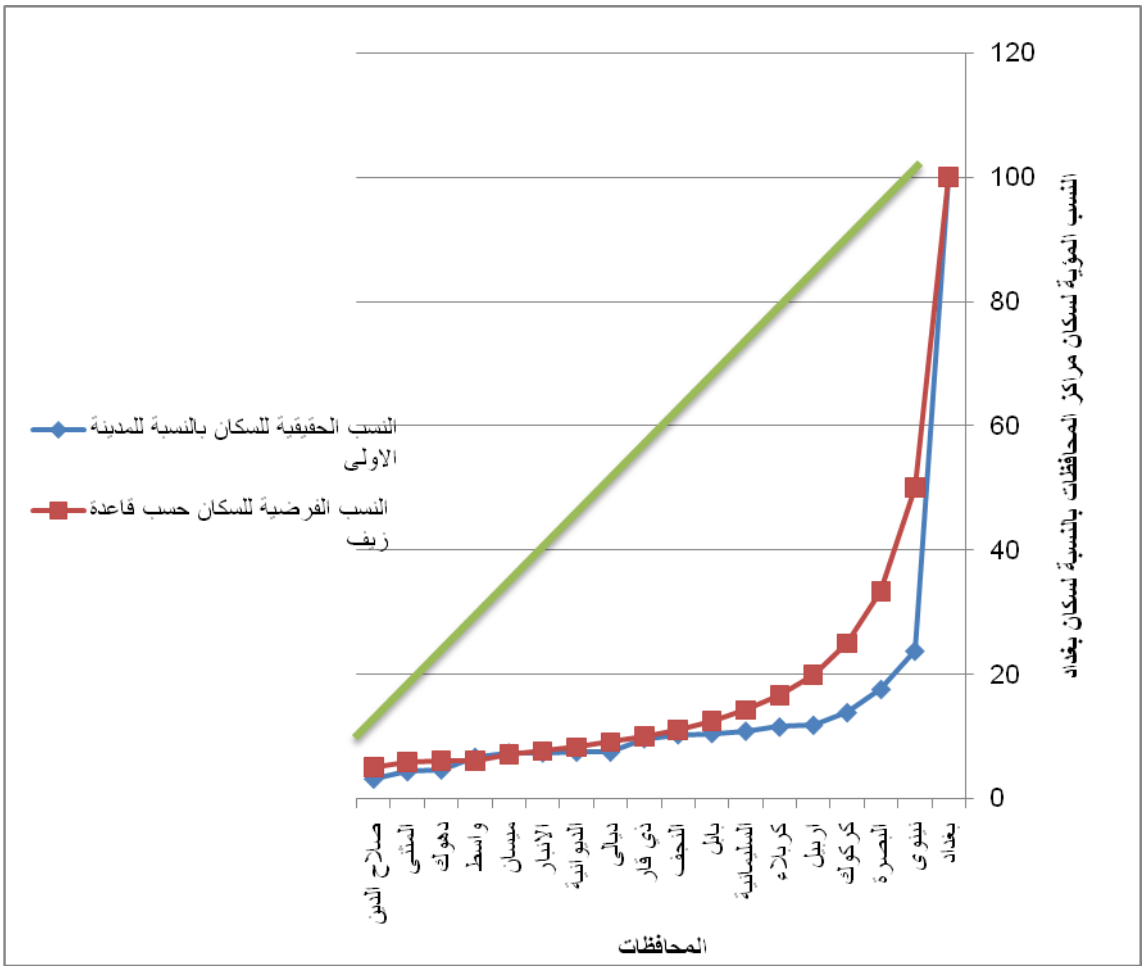

المصدر : الباحث بالاعتماد على ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2008-2009.

ثانيا : المقاييس المقترحة للتنمية (على مستوى المحافظات)

لغرض التعرف على واقع التنمية المكانية في المحافظات العراقية سيتم الاعتماد على المؤشرات التنموية الآتية في محاولة إظهار التفاوتات التنموية بينها وهي :

1- قوة العمل (15-64) سنة .

2- معدل النشاط الاقتصادي*

3- معدل البطالة *

4- نسبة عمالة الأطفال (6-14) سنة .

5- عدد المنشات الصناعية (الصغيرة والمتوسطة) نسبة الى القطر.

6- نسبة الإعالة * (Dependency rate) .

7- معدل عدد الأطباء لكل 10000 من السكان .

8- معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000مولود حي .

9- معدل التلاميذ التاركين إلى المقبولين (المسجلين) في الدراسة الابتدائية للعام الدراسي 2009/2008.

10- حصة الفرد الواحد من الماء الصافي (غالون / يوم / شخص) .

وتنقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات اقتصادية وهي المؤشرات من(الأول إلى الخامس), ومؤشرات اجتماعية من (السادس إلى العاشر) . وذلك بهدف التوصل إلى تحديد واقع حال التنمية المكانية . ويوضح الجدول رقم (3) في أدناه واقع حال المؤشرات التنموية على مستوى المحافظات .

السكان النشطين اقتصاديا بعمر 15 سنة فأكثر

*معدل النشاط الاقتصادي = ـــــ . 100

عدد السكان الكلي

عدد العاطلين الذين يبحثون عن عمل بعمر 15سنة فأكثر

*معدل البطالة = ـــــ .100

السكان النشطين اقتصاديا بعمر 15 سنة فأكثر

السكان بعمر(0-14) + (65 فأكثر)

*نسبة الإعالة = ـــــ .100

السكان بعمر (15-64) سنة

جدول رقم (3)

واقع حال المؤشرات التنموية في العراق (على مستوى المحافظات)

المؤشرات / المحافظات	قوة العمل 15–64 سنة %	معدل النشاط الاقتصادي %	معدل البطالة %	نسبة عمالة الأطفال (6–14) سنة %	عدد المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نسبة إلى العراق %	نسبة الإعالة %	معدل الأطباء لكل 10000 من السكان %	معدل وفيات الأطفال لكل 1000 مولود حي %	معدل التلاميذ التاركين إلى المقبولين (المسجلين) في الدراسة الابتدائية %	حصة الفرد الواحد من الماء الصافي غالون/يوم
نينوى	53.7	43.1	21.9	3.4	11.2	85.7	9.1	39.9	18.2	143.6
كركوك	54.2	42.8	12.6	6.0	5.2	67.2	5.9	39.5	7.9	164.2
ديالى	52.5	45.4	14.6	3.5	5.9	70.2	4.9	14.8	9.0	96.8
الانبار	53.3	49.4	13.2	5.9	5.7	81.8	4.8	19.5	17.9	1.1.4
بغداد	55.3	51.9	11.7	8.2	8.6	64.4	10.6	36.5	13.9	93.6
بابل	52.9	54.7	12.3	11.5	10.7	77.6	7.8	35.3	15.8	64.5
كربلاء	54.0	43.7	14.2	9.9	6.4	78.9	8.9	33.2	16.6	203.4
واسط	53.2	49.3	12.7	4.6	5.3	77.1	5.2	23.3	16.4	78.1
صلاح الدين	53.9	47.5	18.0	11.7	3.9	90.8	5.4	13.6	8.5	111.8
النجف	54.1	43.5	14.4	4.2	8.5	79.8	7.0	33.0	12.5	110.0
القادسية	53.1	46.6	14.7	10.9	8.4	87.5	5.1	41.9	9.1	81.3
المثنى	52.6	42.1	24.8	3.9	4.4	89.2	4.6	19.5	9.8	68.9
ذي قار	53.5	43.4	30.8	1.3	6.2	77.7	4.2	25.5	12.5	29.5
ميسان	52.8	44.8	16.5	3.3	4.3	79.3	3.3	16.5	10.3	32.2
البصرة	54.7	46.7	15.5	2.1	3.3	75.5	7.2	42.5	11.2	73.6
دهوك	54.4	38.9	16.9	1.4	1.9	83.4	6.4	19.8	6.3	107.9
اربيل	57.2	43.6	13.7	3.1	5.3	68.0	16.6	12.7	3.2	161.2
السليمانية	58.2	44.9	11.8	3.8	9.4	60.9	17.1	15.9	4.5	108.7

الجدول من عمل الباحث بالاعتقاد على :

1–وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية 2009/2008

2– حكومة إقليم كردستان , وزارة التخطيط , إحصاءات رسمية لعام 2009/2008

ويتضح من الجدول أدناه رقم (4) تراتب المؤشرات التنموية العشرة الواردة في الجدول أعلاه وهي على نوعين:

الأول : المؤشرات ذات الآثار الايجابية : وهي المؤشرات (الأول، والثاني، والخامس، والسابع، والعاشر) حيث تحتل المحافظة التي تحصل أعلى معدل المرتبة الأولى, والمحافظة التي تحصل على اقل معدل المرتبة الأخيرة.

الثاني : المؤشرات ذات الآثار السلبية : وهي المؤشرات (الثالث، والرابع، والسادس, والثامن، والتاسع) حيث ستكون

الحالة معكوسة مقارنة بالمؤشرات ذات الآثار الايجابية, أي إن المحافظة التي تحتل المرتبة الأولى هي التي حصلت على اقل معدل, والمحافظة التي تحتل المرتبة الأخيرة هي التي حصلت على أعلى معدل .

جدول رقم (4)

تراتب المؤشرات التنموية في العراق (على مستوى المحافظات)

المؤشرات / المحافظات	قوة العمل 15– 64 سنة %	معدل النشاط الاقتصادي %	معدل البطالة %	نسبة عمالة الأطفال (6–14) سنة %	عدد المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نسبة إلى العراق %	نسبة الإعالة %	معدل الأطباء لكل 10000 من السكان %	معدل وفيات الأطفال لكل 1000 مولود حي %	معدل التلاميذ التاركين إلى المقبولين (المسجلين) في الدراسة الابتدائية %	حصة الفرد من الماء الصافي غالون/يوم
نينوى	10	15	16	6	1	15	4	16	18	4
كركوك	6	16	4	13	12	3	10	15	4	2
ديالى	18	8	10	7	8	5	14	3	6	10
الانبار	12	4	6	12	9	9	15	7	17	9
بغداد	3	2	1	14	3	2	3	14	13	11
بابل	15	1	3	17	2	8	6	13	14	16
كربلاء	8	11	8	15	6	10	5	12	16	1
واسط	13	3	5	11	10	7	12	9	15	13
صلاح الدين	9	5	15	18	16	18	11	2	5	5
النجف	7	13	9	10	4	12	8	11	12	6
القادسية	14	7	11	16	5	16	13	17	7	12
المثنى	17	17	17	9	14	17	16	6	8	15
ذي قار	11	14	18	1	7	13	17	10	11	18
ميسان	16	10	13	5	15	11	18	5	9	17
البصرة	4	6	12	3	17	6	7	18	10	14
دهوك	5	18	14	2	18	14	9	8	3	8
اربيل	2	12	7	4	11	4	2	1	1	3
السليمانية	1	9	2	8	13	1	1	4	2	7

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (3)

يتبين من الجدول رقم (4) في أعلاه تفاوت مراتب المؤشرات المعتمدة في التحليل في كل محافظة من المحافظات, فعلى سبيل المثال احتلت محافظة نينوى المرتبة العاشرة للمؤشر الأول (قوة العمل 15-64 سنة) بينما جاءت في المرتبة الأولى للمؤشر الخامس (عدد المنشات الصناعية) والمرتبة الرابعة للمؤشر الثامن (عدد وفيات الأطفال الرضع), أما محافظة بغداد فقد جاءت في المرتبة الثالثة بالنسبة للمؤشر الأول , بينما احتلت المرتبتين الثالثة

والرابعة عشر بالنسبة للمؤشرين: الخامس, والثامن على التوالي , وكذلك الحال بالنسبة لبقية المحافظات حيث سيتم قياس واقع حال التنمية المكانية لكل محافظة وتسلسلها بين المحافظات لإجمالي المؤشرات المعتمدة وكالاتي :

أ- مقياس درجة التنمية (I.D.D)[1] Development Degree

يعتمد هذا المقياس على تراتب المحافظات المطلوب قياس درجة التنمية فيها اعتمادا على المؤشرات المعتمدة في التحليل (انظر جدول رقم 4) ، إذ يتم تقسيم المحافظات إلى ثلاث فئات تنموية من حيث تراتب تنمية كل مؤشر من المؤشرات وكالاتي :

1-المحافظات ذات الفئة التنموية الأولى (من المرتبة 1 إلى المرتبة 6) ودرجتها (1)

2- المحافظات ذات الفئة التنموية الثانية (من المرتبة 7 إلى المرتبة 12) ودرجتها (2)

3- المحافظات ذات الفئة التنموية الثالثة (من المرتبة 13 إلى المرتبة 18) ودرجتها (3)

ومن الملاحظ إن هذا التقسيم ينطبق على المؤشرات ذات الآثار الايجابية بينما الحالة ستكون معكوسة بالنسبة للمؤشرات ذات الآثار السلبية وكالاتي :

1-المحافظات ذات الفئة التنموية الأولى (من المرتبة 1 إلى المرتبة 6) ودرجتها (3)
2-المحافظات ذات الفئة التنموية الثانية (من المرتبة 7 إلى المرتبة 12) ودرجتها (2)
3- المحافظات ذات الفئة التنموية الثالثة (من المرتبة 13 إلى المرتبة 18) ودرجتها (1)

وبتطبيق التقسيم في أعلاه وإعطاء كل محافظة الدرجة الخاصة بترتيبها في كل مؤشر من المؤشرات المعتمدة في هذا البحث نحصل على الآتي ، انظر جدول رقم (5)

1-عبد العال , احمد ، الاختلافات الإقليمية في مستويات التنمية, مجلة الجغرافيا والتنمية , كلية الآداب , جامعة المنوفية , العدد التاسع 1997,

جدول رقم (5)

درجات المؤشرات التنموية (ذات الاثارالايجابية والسلبية) حسب المحافظات

المؤشرات / المحافظات	قوة العمل 15-64 سنة %		معدل النشاط الاقتصادي %		معدل البطالة %		نسبة عمالة الاطفال (6-14) سنة %		عدد المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نسبة الى العراق %		نسبة الاعالة %		معدل الاطباء لكل 10000 من السكان %		معدل وفيات الاطفال لكل 1000 مولود حي %		معدل التلاميذ التاركين الى المقبولين (المسجلين) في الدراسة الابتدائية %		حصة الفرد الواحد من الماء الصافي غالون/يوم	
	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د	م	د
نينوى	10	2	15	3	16	1	6	3	1	1	15	1	4	1	16	1	18	1	4	1
كركوك	6	1	16	3	4	3	13	1	12	2	3	3	10	2	15	1	4	3	2	1
ديالى	18	3	8	2	10	2	7	2	8	2	5	3	14	3	3	3	6	3	10	2
الانبار	12	2	4	3	6	3	12	2	9	2	9	2	15	3	7	2	17	1	9	2
بغداد	3	1	2	1	1	3	14	1	3	1	2	3	3	1	14	1	13	1	11	2
بابل	15	3	1	1	3	3	17	1	2	1	8	2	6	1	13	1	14	1	16	3
كربلاء	8	2	11	2	8	2	15	1	6	1	10	2	5	1	12	2	16	1	1	1
واسط	13	3	3	1	5	3	11	2	10	2	7	2	12	2	9	2	15	1	13	3
صلاح الدين	16	3	5	1	15	1	18	1	16	3	18	1	11	2	2	3	5	3	5	1
النجف	7	2	13	3	9	2	10	2	4	1	12	2	8	2	11	2	12	2	6	1
القادسية	14	3	7	2	11	2	16	1	5	1	16	1	13	3	17	1	7	2	12	2
المثنى	17	3	17	3	17	1	9	2	14	3	17	1	16	3	6	2	8	2	15	3
ذي قار	11	2	14	3	18	1	1	3	7	2	13	1	17	3	10	2	11	2	18	3
ميسان	9	2	10	2	13	1	5	3	15	3	11	2	18	3	5	1	9	2	17	3
البصرة	4	1	6	1	12	2	3	3	17	3	6	3	7	2	18	1	10	2	14	3
دهوك	5	1	18	3	14	1	2	3	18	3	14	1	9	2	8	2	3	3	8	2
اربيل	2	1	12	2	7	2	4	3	11	2	4	3	2	1	1	3	1	3	3	1
السليمانية	1	1	9	2	2	3	8	2	13	3	1	3	1	1	4	3	2	3	7	2

المصدر : الجدول من عمل الباحث * م : المرتبة د : الدرجة

وبضرب مرتبة كل مؤشر بالدرجة التي يحصل عليها لكل محافظة من المحافظات نحصل على تراتب المحافظات وفقا لمقياس درجة التنمية ، فالمحافظة التي تحتل المرتبة الأولى هي التي تحصل على اقل قيمة والعكس صحيح ، انظر جدول رقم (6) وشكل رقم (2)

جدول رقم (6)

تراتب المؤشرات التنموية حسب المحافظات وفقا لمقياس درجة التنمية

المرتبة	المحافظة	القيمة
1	بغداد	83
2	اربيل	97
3	السليمانية	116
4	كربلاء	141
5	نينوى	157
6	كركوك	161
7	بابل	171
8	النجف	187
9	صلاح الدين	200
10	البصرة	205
11	دهوك	206
12	الانبار	208
13	واسط	209
14	الديوانية	211
15	ديالى	224
16	ذي قار`	259
17	ميسان	261
18	المثنى	317

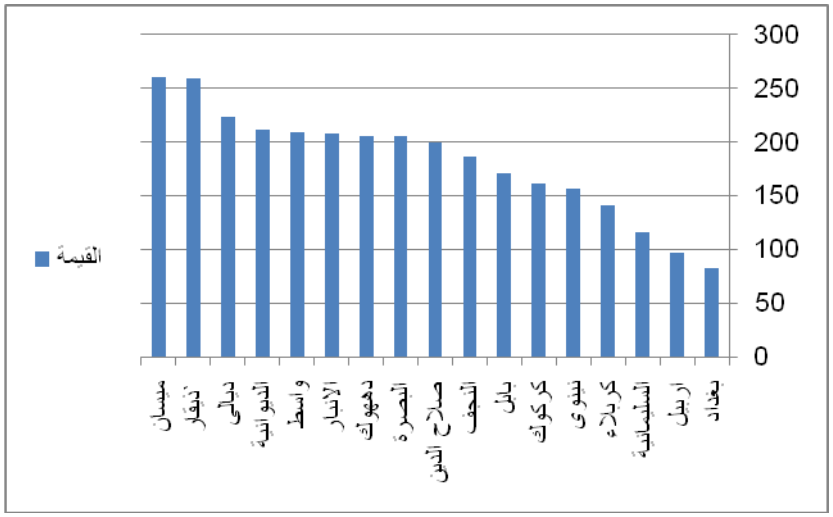

شكل رقم (2) تراتب المحافظات حسب قيمتها وفقا مقياس درجة التنمية

يوضّح الجدول رقم (6) في أعلاه أن محافظات (بغداد, و اربيل, و السليمانية, و كربلاء, و نينوى, و كركوك) احتلت التسلسل من الأول إلى السادس على التوالي ضمن الفئة التنموية الأولى , بينما كانت محافظات (بابل ,والنجف, و صلاح الدين, والبصرة, و دهوك, و الانبار) ضمن الفئة التنموية الثانية حيث احتلت التسلسل من السادس إلى الثاني عشر على التوالي , بينما احتلت محافظات (واسط, والديوانية, وديالى , وذي قار ,وميسان , والمثنى) التسلسل من الثالث عشر إلى الثامن عشر ضمن الفئة التنموية الثالثة بحسب مقياس درجة التنمية .

ب – مقياس مرتبة التنمية (I.D.R)[1] Development Rank

وهو المقياس المقترح الثاني ضمن مقاييس التنمية المكانية على مستوى المحافظات ، ويتم الحصول عليه عن طريق جمع حاصل ضرب عدد مرات تكرار مرتبة الوحدة المكانية (المحافظة) في كل مؤشر من المؤشرات

المعتمدة في التحليل (بحسب التصنيف المرتبي الثلاثي وبالاعتماد على جدول رقم 4) ، بافتراض إن قيمة المرتبة الأولى خمس نقاط ، وقيمة المرتبة الثانية ثلاث نقاط ، وقيمة المرتبة الثالثة نقطة واحدة وبحسب المعادلة الآتية :

$$R= P_1n_1 + P_2n_2 + P_3n_3$$

حيث :

R : مقياس مرتبة التنمية

P_1 : تكرار رمز المرتبة الأولى (من المرتبة الأولى إلى السادسة)

P_2 : تكرار رمز المرتبة الثانية (من المرتبة السابعة إلى الثانية عشر)

P_3 : تكرار رمز المرتبة الثالثة (من المرتبة الثالثة عشر إلى الثامنة عشر)

n : نقاط رمز المرتبة

وبالعودة إلى جدول رقم (4) نحصل على مقياس مرتبة التنمية لكل محافظة وكالاتي : انظر جدول رقم (7) وشكل رقم (3)

نجف R=(2)(5)+(7)(3)+(1)(1)=32

نينوى R=(4)(5)+(1)(3)+(5)(1)=28

ديوانية R=(1)(5)+(4)(3)+(5)(1)=22

كركوك R=(5)(5)+(2)(3)+(3)(1)=34

المثنى R=(1)(5)=(2)(3)+(7)(1)=18

ديالى R=(2)(5)+(4)(3)+(4)(1)=26

ذي قار R=(1)(5)+(5)(3)+(4)(1)=24

الانبار R=(2)(5)+(5)(3)+(3)(1)=28

ميسان R=(2)(5)+(3)(3)+(5)(1)=24

بغداد R=(6)(5)+(1)(3)+(3)(1)=36

بصرة R=(4)(5)+(3)(3)+(3)(1)=32

بابل R=(4)(5)+(1)(3)+(5)(1)=28

دهوك R=(3)(5)+(3)(3)+(4)(1)=28

كربلاء R=(3)(5)+(5)(3)+(2)(1)=32

اربيل R=(7)(5)+(3)(3)+(0)(1)=44

واسط R=(2)(5)+(5)(3)+(3)(1)=28

سليمانية R=(6)(5)+(2)(3)+(2)(1)=38

صلاح الدين R=(4)(5)+(2)(3)+(4)(1)=30

1-المصدر السابق

جدول رقم (7)

المرتبة	المحافظة	القيمة

تراتب المؤشرات التنموية حسب المحافظات وفقا لمقياس مرتبة التنمية

1	اربيل	44
2	السليمانية	38
3	بغداد	36
4	كركوك	34
5	كربلاء	32
6	البصرة	32
7	النجف	32
8	صلاح الدين	30
9	نينوى	28
10	الانبار	28
11	بابل	28
12	دهوك	28
13	واسط	28
14	ديالى	26
15	ميسان	24
16	ذي قار	24
17	الديوانية	22
18	المثنى	18

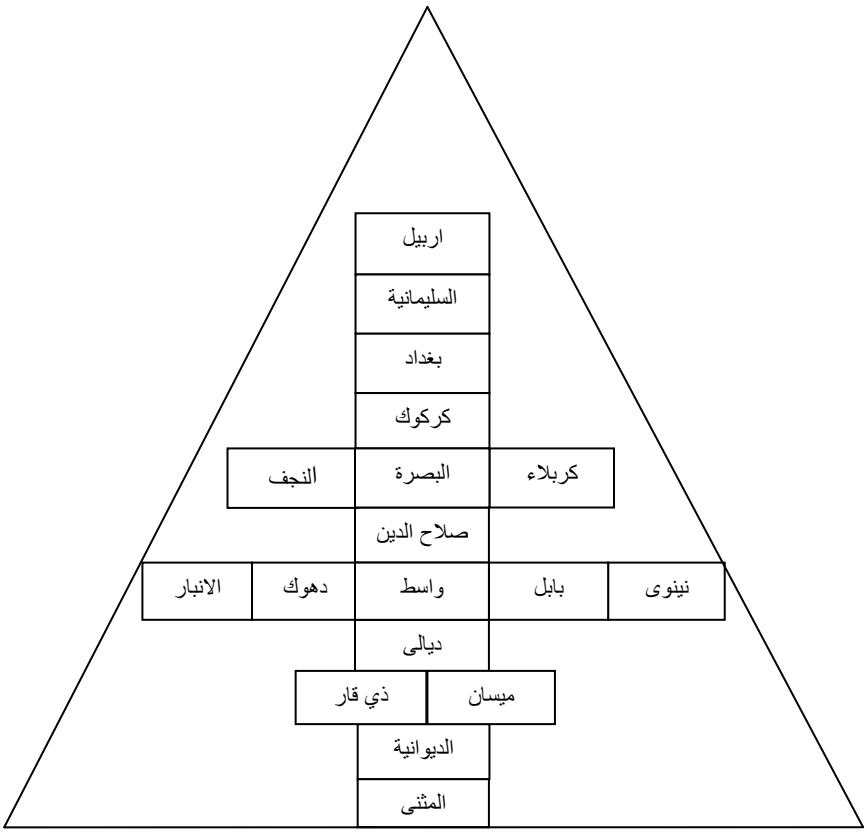

شكل رقم (3) : هرم التنمية المكانية للمحافظات وفقا لمقياس مرتبة التنمية

وعند تحليل نتائج الجدول رقم (7) في أعلاه ومقارنتها مع النتائج التي تم الحصول عليها بحسب مقياس درجة التنمية (جدول رقم 6) يلاحظ انه على الرغم من تغيير بعض تسلسلات المحافظات عما كانت عليه إلا إنها حافظت على مكانها ضمن التقسيم المرتبي الثلاثي (أي إلى ثلاث فئات تنموية) باستثناء محافظتي: نينوى, والبصرة , اذ احتلت محافظة نينوى التسلسل التاسع ضمن الفئة التنموية الثانية بحسب مقياس مرتبة التنمية بعد إن كانت ضمن الفئة التنموية الأولى بحسب مقياس درجة التنمية . أما محافظة البصرة فقد انتقلت من التسلسل العاشر ضمن الفئة التنموية الثانية بحسب مقياس درجة التنمية إلى التسلسل السادس ضمن الفئة التنموية الأولى بحسب مقياس مرتبة التنمية . ويعود السبب في ذلك إلى تعدد المؤشرات المعتمدة واختلاف طريقة قياسها بين المقياسين .

ج – مقياس حالة (مستوى) التنمية (I.D.S)[1] Development Status

وهو المقياس المقترح الثالث ويتم الحصول عليه عن طريق قسمة مجموع تكرار المرتبة الأولى (حسب التصنيف المرتبي الثلاثي أي من المرتبة الأولى إلى المرتبة السادسة وبالاعتماد جدول رقم 4) على عدد المؤشرات المعتمدة في القياس ثم ضرب الناتج في (100) وبحسب المعادلة الآتية :

$$S = \frac{\sum P_1}{10} \cdot 100$$

حيث :

S: حالة التنمية

$\sum P_1$: مجموع تكرار المرتبة الأولى

وبالعودة إلى الجدول رقم (4) ، وتطبيق المعادلة في أعلاه نحصل على الآتي : انظر جدول رقم (8) وشكل رقم (4)

نجف S= 2/10.100 =20

نينوى S=4/10.100 = 40

ديوانية S= 1/10.100 = 10

كركوك S= 5/10.100 = 50

المثنى S= 1/10.100 = 10

ديالى S=2/10.100 =20

ذي قار S= 1/10.100 = 10

الانبار S=2/10.100 =20

ميسان S= 2/10.100 = 20

بغداد S=6/10.100 =60

البصرة S= 4/10.100 = 40

بابل S=4/10.100 = 40

دهوك S= 3/10.100 = 30

كربلاء S = 3/10.100 =30

اربيل S = 7/10.100 = 70

واسط S = 2/10.100 = 20

السليمانية S= 6/10.100 = 60

صلاح الدين S= 4/10.100 = 40

1–كيلاني ,محمد.عبد المقصود, محمد , الفوارق الإقليمية وطرق قياسها , معهد التخطيط القومي , القاهرة , 1982

جدول رقم (8)

تراتب المؤشرات التنموية حسب المحافظات وفقا لمقياس حالة التنمية

المرتبة	المحافظة	القيمة
1	اربيل	70
2	السليمانية	60
3	بغداد	60
4	كركوك	50
5	نينوى	40
6	البصرة	40
7	صلاح الدين	40
8	دهوك	40
9	بابل	40
10	كربلاء	30
11	النجف	20
12	ديالى	20
13	الانبار	20
14	واسط	20
15	ميسان	20
16	ذي قار	10
17	الديوانية	10
18	المثنى	10

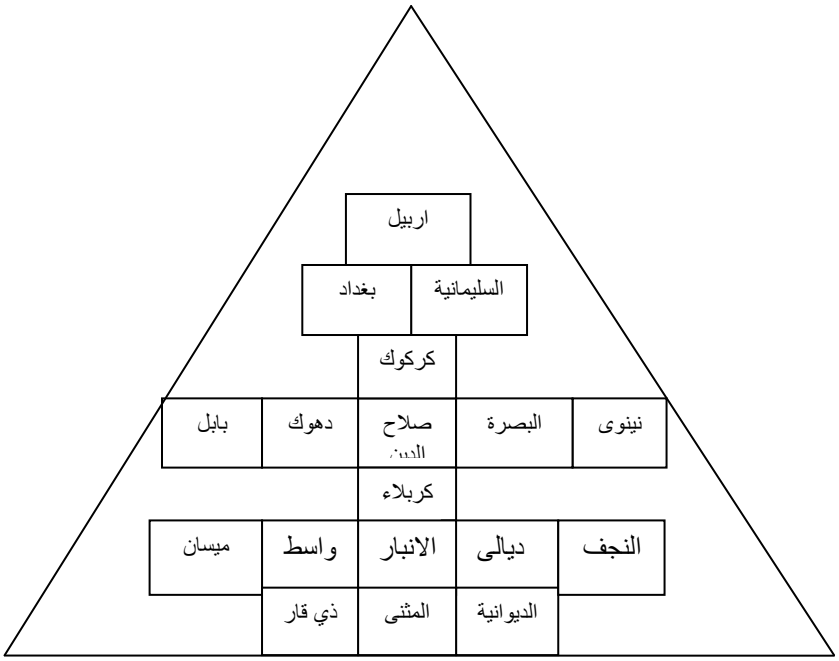

شكل رقم (4) هرم التنمية المكانية للمحافظات وفقا لمقياس حالة التنمية

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن المحافظات قد حافظت على مكانها ضمن الفئات التنموية الثلاثة كما كانت عليه في المقياسين السابقين باستثناء محافظة كربلاء إذ انتقلت إلى الفئة التنموية الثانية بعد إن كانت ضمن الفئة التنموية الأولى بحسب المقياسين السابقين , بينما انتقلت محافظة الانبار إلى الفئة التنموية الثالثة بعد إن كانت ضمن الفئة التنموية الثانية بحسب مقياس درجة التنمية ومقياس مرتبة التنمية , أما محافظتي نينوى والبصرة فاحتلت التسلسلين الخامس والسادس ضمن الفئة التنموية الأولى .

إن التباين الحاصل في ترتيب المحافظات بالنسبة للمقاييس الثلاثة يأتي كنتيجة طبيعية لتعدد المؤشرات المستعملة في القياس ، إلا إن هذا التباين لا يتعارض مع تصنيف المحافظات في ثلاث فئات تنموية ، إذ يلاحظ أن محافظات (المثنى، و ميسان، وذي قار، و واسط, والديوانية) كانت ضمن الفئة التنموية الثالثة في جميع المقاييس بينما كانت محافظات (بغداد، و اربيل، والسليمانية, وكركوك) ضمن الفئة التنموية الأولى ، مع وجود فروقات بسيطة بالنسبة لبقية المحافظات.

المبحث الثالث : التنمية المكانية وبرنامج تخصيصات تنمية الأقاليم .

لقد تباينت محافظات العراق في مستويات التنمية تاريخيا لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها غياب مفهوم التخطيط التنموي المكاني ، حيث سعت خطط التنمية القومية وابتداءا بخطة 1970-1974 وانتهاءا بخطة 1991-1995 إلى تركيز جهود التنمية (التخصيصات الاستثمارية) في أماكن قليلة وهي العاصمة ومحافظتي البصرة والموصل إذ حصلت محافظة بغداد على مانسبته (23.98) % من إجمالي التخصيصات الاستثمارية في خطة التنمية القومية 1971-1974بينما حصلت محافظة البصرة على (14.89) % ، وقد استمر هذا النمط في تركيز التخصيصات الاستثمارية في خطط التنمية اللاحقة مع إعطاء أفضلية لمحافضتي (صلاح الدين والانبار) باعتبارها أقطاب تنموية جديدة ابتدءا من ثمانينيات القرن الماضي ، إذ بلغت حصة الفرد الواحد من التخصيصات الاستثمارية في المحافظتين (2394) و (2678) دينار على التوالي في خطة التنمية القومية 1981-1985في حين كان معدل حصة الفرد الواحد من الاستثمارات لإجمالي القطر العراقي لا تتجاوز (976) دينار[1] ، ارتفعت إلى (5000) و(4027) دينار في خطة التنمية القومية 1991-1995 في حين كان معدل حصة الفرد الواحد لإجمالي القطر العراقي (2303) دينار ، مقابل (580) و(698) دينار في خطة 1981-1985و (545) و(834) دينار في خطة التنمية القومية 1991-1995في محافظتي المثنى وذي قار على التوالي[2] . وقد استمر الحال كذلك إلى ما قبل عام 2003 إذ اعتمدت بعد ذلك العام معايير جديدة في التوزيع أخذت بعين الاهتمام عدد السكان وأهميته النسبية لكل محافظة.

ومن خلال التحليل السابق يتضح أن التباينات في درجات التنمية بين المحافظات تحتاج إلى آليات جديدة أكثر فعالية يمكن من خلالها معالجة هذه التباينات إذ إن الهدف الأساس من وضع الموازنة الاستثمارية للدولة هو تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة بأبعادها المختلفة عن طريق توزيع التخصيصات الاستثمارية على المشاريع والوحدات المكانية (أقاليم ،ومحافظات) ولجعل هذا التوزيع أكثر كفاءة وفعالية لا سيما فيما يتعلق ببرنامج (تخصيصات تنمية الأقاليم فان الآلية المقترحة تتبع الخطوات الآتية:

1- فضلاعن معيار عدد السكان المعتمد في تحديد حصة المحافظات من برنامج تخصيصات تنمية الأقاليم ، سيتم إضافة معيار (درجة التنمية) في كل محافظة اعتمادا على المقاييس التي تم تحليلها في هذا البحث، بحيث يتم توزيع هذه التخصيصات مناصفة بين المعيارين إي (50% لمعيار عدد السكان) و (50% لمعيار درجة التنمية).

2- إن المبلغ المخصص من برنامج تخصيصات تنمية الأقاليم فيما يتعلق بمعياري عدد السكان ودرجة التنمية يتم توزيعه بعد استخراج الوزن النسبي لكل معيار على مستوى المحافظات بعد استبعاد محافظات إقليم كردستان .

3-يتم مقارنةنسبة التغير في برنامج تخصيصات تنمية الأقاليم على مستوى المحافظات وكذلك حصة الفرد الواحد من هذا البرنامج قبل الصيغة الحالية (المقترحة) وبعدها . ولغرض تطبيق المقترحات في أعلاه سيتم تخصيص

1-وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الإقليمي ،تقييم نمط التوزيع المكاني والقطاعي لمجمل استثمارات الفترة 81-85،تموز، 1986

2- وزارة التخطيط ، دائرة التخطيط الإقليمي،الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1991-1995

مانسبته (50%) حسب معيار عدد السكان و (50%) بحسب معيار درجة التنمية من إجمالي التخصيصات والبالغة (3031250)[1] تريليون دينار في موازنة 2012 ، وقد أصبحت حصة المحافظات وفقا للآلية في أعلاه كما مبين في الجدول رقم (9)

جدول رقم (9)

حصة المحافظات من برنامج تخصيصات تنمية الأقاليم لعام 2012 حسب معياري عدد السكان ودرجة التنمية

التسلسل	المحافظة	معيار عدد السكان 50%		معيار درجة التنمية 50%		المجموع (مليار دينار)
		الوزن النسبي %	المبلغ المخصص (مليار دينار)	الوزن النسبي %	المبلغ المخصص (مليار دينار)	
1	نينوى	11.5	174.296	5.2	78.812	253.108
2	كركوك	4.8	72.750	5.3	80.328	153.078
3	ديالى	5.0	75.781	7.4	112.156	187.937
4	الانبار	5.4	81.843	6.7	101.546	183.389
5	بغداد	24.5	371.328	3.0	45.468	416.796
5	بابل	6.3	95.484	5.7	86.390	181.874
7	كربلاء	3.8	57.593	4.7	71.235	128.828
8	واسط	4.2	63.656	7.3	110.646	174.302
9	صلاح الدين	4.9	74.265	6.5	98.515	172.780
10	النجف	4.4	66.687	6.3	95.484	162.171
11	الديوانية	3.9	59.109	7.0	106.093	165.202
12	المثنى	2.5	37.897	10.6	160.656	198.553
13	ذي قار	6.5	98.515	8.6	130.343	228.858
14	ميسان	3.5	53.046	8.8	133.375	186.421
15	البصرة	8.8	133.375	6.9	104.578	237.953
		100		100		3031250

المصدر: الجدول : من عمل الباحث

- تم استخراج الوزن النسبي لمعيار عدد السكان بقسمة عدد سكان كل محافظة على مجموع سكان العراق حسب تقديرات السكان لعام 2009 ، أما بالنسبة للوزن النسبي لدرجة التنمية فقد تم استخراجه اعتمادا على مقياس درجة التنمية بقسمة مجموع درجات المحافظة على مجموع القطر (جدول رقم 6)

1- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2010-2014 ، بغداد ، 2010

ويتضح من الجدول في أعلاه أن محافظة المثنى تحصل على أعلى نسبة من برنامج تخصيصات تنمية الأقاليم بحسب معيار درجة التنمية باعتبارها المحافظة الأقل من حيث هذا المعيار في حين تحصل محافظة بغداد على اقل التخصيصات بحسب هذا المعيار باعتبارها المحافظة الأعلى مرتبة ، بينما تكون الحالة معكوسة فيما يتعلق بمعيار عدد السكان . ولأجل المقارنة بين الصيغة الحالية (المقترحة) والصيغة السابقة ستتضح نسبة التغير سواء كانت في حصة المحافظة أم في حصة الفرد الواحد وبحسب الجدول الأتي ، انظر جدول رقم (10).

جدول رقم (10)

نسبة التغير في حصة المحافظة وحصة الفرد الواحد من التخصيصات (بين الصيغة السابقة والمقترحة) لعام 2012

التسلسل	المحافظة	عدد السكان	التخصيصات قبل المقترح (مليار دينار)	حصة الفرد الواحد % (ألف دينار)	التخصيصات الصيغة المقترحة (مليار دينار)	حصة الفرد الواحد % (ألف دينار)	معدل الغيير % الزيادة أو النقصان
1	نينوى	3.270.422	349.643	106.9	253.108	77.3	(29.6) -
2	كركوك	1.395.614	139.227	99.7	153.078	109.6	(9.9) +
3	ديالى	1.443.173	147.873	102.4	187.937	130.2	(27.8) +
4	الانبار	1.561.407	156.785	100.4	183.389	117.4	(17.5) +
5	بغداد	7.055.196	773.861	109.8	416.796	60.0	(49.8) -
5	بابل	1.820.673	186.070	102.1	181.874	99.8	(2.3) -
7	كربلاء	1.066.567	108.176	101.4	128.828	120.7	(19.0) +
8	واسط	1.210.591	125.088	103.3	174.302	143.9	(40.6) +
9	صلاح الدين	1.408.174	135.842	96.4	172.780	122.6	(26.2) +
10	النجف	1.285.484	131.946	102.6	162.171	126.1	(23.5) +
11	الديوانية	1.134.313	121.196	106.8	165.202	145.6	(38.8) +
12	المثنى	719.096	77.672	108.0	198.553	276.1	(168.1) +
13	ذي قار	1.836.181	199.411	108.6	228.858	124.6	(16.0) +
14	ميسان	971.448	109.375	112.5	186.421	191.9	(79.4) +
15	البصرة	2.531.997	268.085	105.8	237.953	93.9	(11.9) -

المصدر: الجدول : من عمل الباحث

الاستنتاجات :

1-اظهر تحليل الوضع الحالي للتنمية في العراق وجود تفاوتات في التنمية (على مستوى المحافظات) جاء نتيجة غياب البعد المكاني والتركيز على الأبعاد القطاعية للاقتصاد الوطني في المراحل الزمنية السابقة سواء في توزيع المشاريع والخدمات أم في توزيع التخصيصات الاستثمارية .

2- إن القيام بعملية قياس التنمية في العراق على مستوى المحافظات (رغم صعوبتها) باستعمال الأساليب والمقاييس المختلفة وبالاعتماد على المؤشرات التنموية أو الأدلة (المعاملات) التي يرتئيها الباحث ستؤدي إلى أسس علمية في وضع الحلول والمعالجات للتفاوت التنموي فيما بينها .

3- إن الاعتماد على آليات جديدة بالاعتماد على أكثر من معيار تخطيطي في توزيع برنامج تخصيصات تنمية الأقاليم يعد الأكثر كفاءة وفاعلية في معالجة التفاوتات التنموية المكانية بين المحافظات.

التوصيات :

01ضرورة العمل على الربط الدقيق بين التخصيصات المالية في المجالات الخدمية والحجوم السكانية من جهة والحاجة الفعلية للخدمات المختلفة من جهة أخرى ، اذ يكون نصيب المحافظات ذات المستويات الدنيا من حيث التنمية وهي محافظات(المثنى، وميسان، وذي قار،و واسط , والديوانية) اكبر من حيث التخصيصات المالية ولحين تقليل التفاوت في مستويات التنمية بين المحافظات ، ويسترشد في تحقيق هذا الهدف بالإطار العام للتنمية المكانية في العراق أو أي مؤشرات ومعايير تنموية مكانية جديدة .

2-العمل على أيجاد التمويل المناسب للمحافظات (التمكين المالي) من مواردها الذاتية (فضلا عن التخصيصات المركزية) بما يؤدي إلى تعزيز قدراتها في رفع وتيرة التنمية .

3-العمل على دراسة وتحليل الواقع التنموي للمحافظات بشكل دقيق وواضح وبفترات زمنية مناسبة للتعرف على مدى التطور الموجود في مستوياتها ومؤشراتها التنموية

المصادر :

1-Drewnoski,J, On Measuring and planning the quality of life, The Hague, Mouton , 1974

2- Clower , R . J , Growth without development , Evanston , 1966.

3-Fridman.J, Regional Policy,A case Study of Venzuela , Cambridge ,M.I.T.1969

4- القريشي ، محمد صالح تركي ، علم اقتصاد التنمية ، الطبعة الاولى ، عمان ، 2010

5 -غنيم ، عثمان ، مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي ، دار صفاء ، عمان ، 1999

6-وديع ، محمد عدنان ، مسح التطورات في مؤثرات التنمية ونظرياتها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1995

7- غنيم ، عثمان ، قياس التنمية البشرية ، مراجعة نقدية في التنمية البشرية في الوطن

العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1995

8- العيسوي ، ابراهيم ، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001

9-: بولص،سامي متي واخرون، الاطار العام لاستراتيجية التخطيط الاقليمي في العراق، وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الاقليمي،1983

10-عبد العال , احمد ، الاختلافات الاقليمية في مستويات التنمية, مجلة الجغرافيا والتنمية , كلية الاداب , جامعة المنوفية , العدد التاسع 1997,

11-كيلاني ,محمد.عبد المقصود, محمد , الفوارق الاقليمية وطرق قياسها , معهد التخطيط القومي , القاهرة , 1982

12- وزارة التخطيط ،الواقع التنموي لمحافظات العراق / التقرير الاجمالي لعام 2000

13-وزارة التخطيط، دائرة التخطيط الاقليمي ، التباين في مستويات التنمية المكانية للقطر العراقي وطرق قياسها ، دراسة رقم 509، 1987،

14-وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2009/2008

15-حكومة اقليم كردستان , وزارة التخطيط , احصاءات رسمية لعام 2009/2008

16-وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2010-2014، بغداد ، 2010